اقتصاد
الاثنين
العدد: (1824)
5 / 9 / 2016م
3 / ذو الحجة / 1437هـ

«بنك الأمل» يدشّن صرف المساعدات في الضالع وعمران

دشّن بنك الأمل للتمويل الأصغر في محافظة الضالع صرف المساعدات النقدية "النقد مقابل العمل" التابعة لمنظّمة "أكتد" والمموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية ضمن مشروع حماية سبل المعيشة.

وأوضح بنك الأمل في بلاغ صادر عنه أن المشروع الذي يستهدف 3 مديريات في محافظة الضالع- وهي الحشا وقعطبة والأزارق- يعمل على توفير فرص عمل مؤقتة لتحسين الوضع المعيشي لتلك الأسر.

وبيّن أن الصرف يتم في مواقع المشاريع لتسهيل وتقليل كلفة الوصول للمساعدة من قبل المستفيدين وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال. وحسب البلاغ فقد دشّن البنك أيضاً صرف الدفعة الرابعة من مشروع المساعدة النقدية الطارئة في مجال المياه والإصحاح البيئي والإنعاش الاقتصادي للنازحين والمجتمع المضيف في مديريات عمران وعيال يزيد بمحافظة عمران، التابع لمنظمة كير العالمية والمموّل من منظّمة "الأوفاد".

ويعتبر بنك الأمل للتمويل الأصغر الرائد في مجال صرف مشاريع التحويلات الاجتماعية من خلال تنفيذه لأفضل الممارسات في طرق صرف المساعدات عبر الكوادر المدرّبة والمؤهلة والأنظمة المتخصّصة في المجال نفسه، حيث قام البنك مؤخّراً بصرف العديد من مشاريع التحويلات النقدية في العديد من المحافظات.

المجتمع الدولي يرفض بشدة نقل البنك المركزي

> نقل البنك المركزي من صنعاء سيحدث هزة كبيرة في الاقتصاد وسيقود إلى مجاعة حقيقية

حذّر خبراء اقتصاديون من مخاطر محاولة حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي نقل البنك المركزي اليمني من مقرّه الرئيسي في العاصمة صنعاء إلى محافظة أخرى مثل عدن أو مأرب أو المكلا بحضرموت.

وقالوا في أحاديث إلى "الميثاق" إن من شأن خطوة خطيرة كهذه أن تتسبّب في حدوث كارثة اقتصادية أو انهيار اقتصادي شامل، مشيرين إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني أصلاً من أزمة مالية كبيرة تتمثّل في التراجع الحاد في الإيرادات ونقص السيولة النقدية وتراجع العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في سوق الصرف، فضلاً عن ارتفاع التضخّم إلى 30% وهو معدّل غير مسبوق وارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية والغذائية، ونقص الخدمات الأساسية، ما أثّر على المستوى المعيشي لملايين اليمنيين.

وأكد الخبراء أن الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة لليمن، ترفض محاولة نقل البنك المركزي من صنعاء، لافتين إلى أن هناك اتفاقاً منذ بدء العدوان في 26 مارس عام 2015، بالإبقاء على حيادية البنك المركزي من جميع أطراف الصراع واستمراره في خدمة الشعب اليمني في جميع المحافظات.

ولفتوا إلى أن هادي وحكومة بن دغر غير الشرعية تسعى من خلال هذه الخطوة إلى محاولة خنق الشعب اليمني الذي يعاني أصلاً على مختلف المستويات وإحكام الحصار الاقتصادي عليه من أجل إثارة مشاعر الغضب والنقمة لديه وتحميل السلطات في صنعاء ومختلف المحافظات مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية..

متسائلين: "كيف ستقوم حكومة هادي بحماية البنك المركزي خارج صنعاء، فيما العنف والفوضى يضربان المناطق التي تسيطر عليها في ظل حكومة لا تستطيع توفير الحماية للمواطنين والمنشآت وفي ظل حكومة لا تستطيع التواجد والاستقرار في عدن وتتنقل بين عواصم الإقليم والعالم".

وأكد الخبراء أن من شأن نقل البنك المركزي من صنعاء أن يحدث هزّة كبيرة في الاقتصاد وسيتسبّب في قطع المرتّبات عن موظّفي الجهاز الإداري للدولة بقطاعيه العام والمختلط، ما سيؤدّي إلى حرمان ملايين اليمنيين من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وسيقود في النهاية إلى حدوث مجاعة حقيقية.

وتساءلوا: "كيف تقرّر حكومة بن دغر وقف التعامل مع البنك المركزي ووقف تحويل الإيرادات المالية من المحافظات التي تسيطر عليها إلى صنعاء، ومن ثم تطلب من صنعاء إرسال مرتّبات الموظّفين؟"، لافتين إلى أن حكومة بن دغر قامت بتصدير النفط وتجنيبه لصالحها دون توريد إيراداته إلى العاصمة.

وقال الخبراء إن المجتمع الدولي لم يوافق على قرار هادي وبن دغر غير الواقعي وغير العملي المتعلّق بوقف التعامل مع البنك المركزي في صنعاء، ولم يقتنع بمزاعمهما وادّعاءاتهما واتّهاماتهما الموجّهة إلى محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام، كما أن المجتمع الدولي يرى في "تسييس" عمل البنك المركزي إضراراً بالاقتصاد والشعب اليمني، ما دفعه إلى رفض فكرة نقل البنك المركزي بشدّة.

وكان بن دغر أعلن أن حكومته غير الشرعية "لن تتعامل مع مجلس إدارة البنك المركزي اليمني بعد زعمه أن تعيينات جديدة تمت في مجلس إدارة البنك.

خبراء: قرار هادي وبن دغر غير واقعي وغير عملي

في المقابل أكد محافظ "المركزي" محمد عوض بن همام أن ما تناولته الصحف والمواقع الإلكترونية حول تعيينات تمسّ قيادات في البنك المركزي اليمني "ليس له أساس من الصحة".

وأوضح في تصريح نقلته وكالة الأنباء اليمنية أن "مصدّري هذه الإشاعة ليس لهم همّ إلا التأثير على جهود البنك المركزي المتواصلة في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الحرب منذ مارس 2015".

وقال: "إن الاستماع إلى مثل هذه الإشاعات واتّخاذ أي قرار مبني عليها سيكون له أضراراً كبيرة وكارثية على وحدة البلد والقطاع المصرفي اليمني".

وأضاف "إن البنك المركزي اليمني وخلال الفترة الماضية يعمل بكل شفافية وحيادية كاملين كبنك للجمهورية اليمنية وبنك كل اليمنيين دون تمييز وهو ما يلمسه الجميع في مختلف محافظات الجمهورية".

وأشار بن همام إلى أن مجلس إدارة "المركزي" وجميع العاملين فيه سيستمرّون في بذل الجهود التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المعيشي للمواطنين وتخفيف أعباء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

تراجع الاحتياطيات الخارجية

وأعلن محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام أن الاحتياطيات الخارجية للبنك تراجعت إلى 1,56 مليار دولار "متضمّنة الوديعة السعودية بقيمة مليار دولار" مع نهاية 2015، من 4,05 مليار في ديسمبر 2014م..

وأكد أن الاحتياطيات "انحدرت بشكل متسارع وانخفضت بحوالي 2,5 مليار دولار مع بداية الحرب في مارس 2015".

وكشف بن همام أن موارد النقد الأجنبي في 2015 بلغت 804,4 مليون دولار، في حين بلغت الاستخدامات "النفقات" في العام نفسه 3,166 مليار دولار.

ونفى بن همام اتّهامه بالاستخدام غير المسئول للاحتياطيات الخارجية، وقال إنه ليس له أساس من الصحة، وأن البنك يقوم بشكل دوري ومستمر برفع تقارير عن التطورات الاقتصادية والنقدية في البلاد، لافتاً إلى رسالة بن دغر الموجّهة إلى مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد والمؤسسات المالية الدولية، والمتضمّنة طلب "تجميد أرصدة اليمن في الصندوق وفي تلك المؤسسات، وكذا عدم اعتماد توقيع كل من محافظ البنك المركزي ونائبه وحتى إشعار آخر".

وطلب بن همام التواصل مع صندوق النقد الدولي ليقوم بمعرفته بتسمية شركة مراجعة حسابات دولية غير مقيمة في اليمن متخصّصة في مراجعة حسابات البنوك المركزية ليتم تكليفها بمراجعة جميع عمليات البنك دون استثناء، سواء المرتبطة بالاحتياطيات الخارجية أو العمليات المحلية، للتأكد أن ما يقوم به البنك يأتي في إطار الصلاحيات التي خوّلها له القانون لتحقيق أهدافه وبشفافية كاملة وللتأكد من عدم وجود أي خلل".

وقال المحافظ إنه "مع تزايد الاستفسارات عن موقف احتياطيات البنك المركزي اليمني في ظل تفاقم الأوضاع الإقتصادية في البلاد، وانقطاع موارد الدولة الخارجية، قام البنك بموافاة المنظّمات الدولية والدول المانحة بتفاصيل تطورات الاحتياطيات الخارجية خلال عام 2016".

وزاد: "وفقاً للإجراءات المصرفية العالمية فإن جميع العمليات التي تمّت خلال 2015 أو 2016، تمّت عبر بنوك عالمية توضّح تفاصيل كل عملية ويسهل الرجوع إليها".

ودافع بن همام بأنه: "وفقاً للمعايير الدولية تخضع أنشطة البنك المركزي لمراجعة دقيقة من قبل شركة مراجعة دولية يقوم البنك بنشر تقاريرها بشكل شفّاف على الموقع الإلكتروني للبنك، وترسل تقارير المراجع لجميع الجهات الحكومية المختصة".

ونوّه إلى أن "المركزي" ولعدد من المرّات خضع للمراقبة والتقييم من قبل فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، والتي عادةً ما تتم قبل أن يقوم الصندوق بمنح قروض للدول الأعضاء فيه للاطمئنان على سلامة الإجراءات في البنك.

وعزا انخفاض الاحتياطيات بشكل أساسي إلى مواجهة احتياجات السوق من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية الأساسية المرتبطة بمعيشة السكان من القمح والأرز والسكّر، وكذا الحد الأدنى من النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد جزء من المشتقات النفطية اللازمة لاحتياجات السكان ولتحريك الأنشطة الاقتصادية في البلاد، بالإضافة إلى سداد التزامات خدمة الدين العام الخارجي.

وأكد محافظ "المركزي" أنه وخلال فترة الأزمات المتلاحقة عمل البنك وبشكل شفّاف على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار النقدي والمعيشي للمواطنين في مختلف المحافظات اليمنية، وأن البنك يرتكز في تنفيذ مهامه على ما أعطاه القانون من صلاحيات وعلى استقلاليته من كل الجهات الحكومية دون استثناء.

واعتبر الانخفاض في الاحتياطيات الخارجية للبلدان التي تمر بأزمات متلاحقة وحروب وبدرجة أقل ممّا يمرّ به اليمن، نتيجة حتمية ومتوقّعة في ظل توقّف كامل للموارد المحلية والخارجية.

ورأى أن "الأزمات المتلاحقة التي مرّ بها البلد والحرب الطاحنة مع بداية الربع الثاني من 2015 وحتى اليوم، كان لها تأثيرات سلبية كبيرة ومباشرة على الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي".

موقف دولي يجهض مخطط محمد سلمان وهادي وبن دغر

قال مبعوث الأمم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ، ان "المجتمع الدولي لا يدعم نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء وإنه لا وجود إلاّ لبنك مركزي واحد"، في تأكيد جديد على اجهاض المجتمع الدولي آخر فرص النجاح لمخطط محمد سلمان والفار المطلوب للعدالة عبدربه منصور وبن دغر وحكومة مرتزقة الرياض في عزل البنك المركزي عن اداء دوره الريادي في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في اليمن .

وأكد ولد الشيخ، في مؤتمر صحفي عقب تقديم احاطته لمجلس الامن الدولي، الاربعاء، ان محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام يحظى بدعم المجتمع الدولي، ووصفه بأنه "رجل وطني" ويتعرض للكثير من الضغوطات من جميع الأطراف.. مشدداً على عدم جدوى نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء.

وبذلت حكومة الرياض كثيراً من المحاولات الفاشلة لنقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء الى عدن او فنادق الرياض، واصطدمت تلك المحاولات برفض المجتمع الدولي، الذي يدرك ان هدفها من وراء ذلك الاستحواذ على الايرادات العامة، دون امتلاكها اية خطة للحفاظ على الاقتصاد الوطني من مخاطر الانهيار الشامل الذي يهدد بكارثة انسانية غير مسبوقة على جميع ابناء الشعب اليمني.

واشاع مخطط محمد سلمان وهادي وبن دغر لعزل البنك المركزي اليمني ووقف تعاملاته مع المصارف الدولية حالة سخط دولي واسع نظراً لآثاره الكارثية التي سيتعرض لها ملايين اليمنيين في سائر المحافظات اليمنية، وخصوصاً موظفي الدولة ومنتسبي مؤسستي الجيش والأمن الذين انخرط بعضهم ولا سيما في المحافظات الجنوبية في صفوف مرتزقة العدوان السعودي الاماراتي.

وطبقاً لدوائر سياسية فإن بن دغر وحكومته غير الشرعية، وبإيعاز من السعودية يواصلون تكرار الاتهامات ومحاولات التشكيك بأداء واستقلالية البنك المركزي ومحافظه الذي يحظى بدعم دولي ومحلي غير مسبوق، كما يعمل بن دغر ومرتزقة الرياض على عرقلة ايصال الايرادات العامة من المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.

وطالب محافظ البنك المركزي محمد عوض بن همام، مؤخراً أطراف الصراع بعدم إقحام البنك في الصراع.. محذراً من مساعي هادي وحكومته الساعية إلى استنساخ «المركزي» وإفراغه من مهامه الوطنية باعتباره بنك كل اليمنيين ويتعامل مع الجميع بحيادية.

وبهذا الخصوص نقلت وكالة «رويترز» عن بن همام، مطلع الأسبوع الجاري، اتهامه حكومة هادي بالسعي إلى التأثير في أداء البنك، كما حذر من تداعيات «مصادرة الإيرادات العامة للدولة وتحويلها إلى حسابات خاصة».

انخفاض هائل في قوة العمالة.. بصنعاء وعدن والحديدة

أظهر مسح نفّذته أخيراً "منظّمة العمل الدولية" بالتعاون مع "الجهاز المركزي للإحصاء"، انخفاضاً هائلاً في مستوى العمالة من مستويات هي في الأصل شديدة الانخفاض وتحديداً في صنعاء والحديدة، موضّحاً أن أشدّ القطاعات تأثّراً كانت تلك التي توظّف الغالبية من الناس وخصوصاً في قطاعي الخدمات والزراعة.

وركّز مسح "تقييم الأضرار والحاجات- أثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن"، على أثر الأزمة على وضع العمل، وأوضاع ودرجات الضعف والانكشاف، واستراتيجية التأقلم لدى الأفراد والأسر.

وشمل المسح محافظات أمانة العاصمة "صنعاء" والحديدة وعدن، وتمثّل المحافظات الثلاث معاً 22% من السكان في سن العمل "15 سنة فأعلى".

وأكد انخفاض قياسي لإجمالي نسبة العمالة إلى السكان إلى 32%، وزيادة انخفاض هذه النسبة بين أوساط النساء إلى 6%، لافتاً إلى أن الزيادة في البطالة والمقترنة مع تفاعل العمالة والمشاركة بصورة إيجابية كانت هي التي ميّزت سوق العمل في عدن، إذ ظهرت علامات وإن كانت بسيطة جداً للتعافي.

وشملت أبرز نتائج المسح "النزوح الكبير وبشكل رئيسي للنساء في سن العمل وكذلك الأطفال، وتأثّر بعض الفئات بصورة أكبر من غيرها وهي النساء والشباب والعاملين لحسابهم الخاص".

واعتبرت الدراسة صنعاء والحديدة المحافظتين الأشدّ تضرّراً من الأزمة، إذ وصلت مستويات النزوح والإحباط فيهما إلى أعلى مستوى، الأمر الذي يتطلّب- بحسب الدراسة- إعداد استراتيجية مناسبة للتعافي، حيث يظهر الانخفاض في قوة العمل بصورة أكثر وضوحاً من الانخفاض في العمالة.

ورجّحت أن ينجم عن الأزمة آثار طويلة الأجل بسبب الدمار الذي لحق بالمرافق، وخاصةً في قطاعي التعليم والصحة، والتي بدورها تزيد من تفاقم التحديات الهائلة القائمة أصلاً والتي تواجه التعليم والتدريب والعمالة.

وأظهرت نتائج المسح أن المحافظات الثلاث خسرت أكثر من 132,1 ألف وظيفة وبنسبة 12,8%، كما أفاد 12,2% من أرباب الأسر بأنها فقدت مصدر الدخل الرئيسي لها، في حين أفاد 6,7% من أرباب الأسر بأنهم أجبروا- نتيجة للأزمة- على البدء في أنشطة اقتصادية أخرى كوسيلة للتعويض عن الدخل المفقود. وفقد 7,7% من الأسر- أفراد من غير رب الأسرة- مصدر دخلهم الرئيسي. وبدأ 1,9% فقط أنشطة اقتصادية أخرى للتعويض عن مصدر الدخل المفقود.

32% نسبة انخفاض العمالة إلى اجمالي السكان

132,1 وظيفة خسرتها محافظات عدن وصنعاء والحديدة

159 ألف شخص خرجوا من قوة العمل بنسبة ت 13,8%

وأوضحت أن "الدخل المفقود قد تم تعويضه بصورة جزئية فقط، ما يشير إلى أن الأسر في الغالب، قد لجأت إلى مدّخراتها أو تكيّفت مع حالة الحرمان المادي، حيث لا تزال حصة الدخل التي تذهب لتوفير الغذاء وغيرها من السلع الأساسية مرتفعة نسبياً في اليمن".

وقدّرت الدراسة عدد الخارجين من قوة العمل بـ 159 ألف شخص، وبنسبة 13,8%.

وأضافت: أن عدد الخارجين من قوة العمل فاق عدد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، كما هو في عدن وبدرجة أكبر في الحديدة، على الرغم من ازدياد عدد النساء العاملات في عدن إلى جانب عدد النساء في قوة العمل. أما في صنعاء فقد حدث العكس، حيث بدا أن العاملين وخصوصاً الرجال تمسّكوا بالأمل بصورة أكبر في إمكانية تعافي الاقتصاد على الرغم من الانخفاض المثير في قطاع الخدمات الخاصة، باعتباره العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

وجاء في الاستبيان الذي شمل 704 من الأسر في المحافظات الثلاث: "بلغ إجمالي انخفاض السكان في سن العمل 132,6 ألف شخص، بمثابة ثُلثي الانخفاض في إجمالي السكان. ويعد الأشخاص في سن العمل أكثر الفئات تضرّراً بالنزوح الداخلي، ومن بين أولئك في سن العمل، ترتفع نسبة النساء النازحات بصورة أكبر عن نظرائهن من الذكور".

ولم تغفل الدراسة الإشارة إلى المؤشّر الاقتصادي لإجمالي الإعالة، حيث أشارت إلى أنه في العام 2014 كان على كل ألف موظّف أن يعيلوا إلى جانب أنفسهم 3869 شخصاً آخرين، إلا أن الوضع المتعلّق بعبء الإعالة شهد في نوفمبر 2015، تدهوراً ملحوظاً، إذ ارتفع متوسّط عدد أفراد الإعالة إلى 4374 أي بزيادة 13,1%.

وأضافت أن المحافظات الثلاث سجّلت تدهوراً في هذا الوضع ولو أن عدن هي المنطقة التي تجلّى فيها أثر الأزمة على وضع الإعالة بصورة أكثر وضوحاً، حيث سجّلت زيادة في عدد أفراد الإعالة بنسبة 21,4%، تليها صنعاء "19,65%" فالحديدة 6,4%، الأمر الذي يؤكد تأثير الأزمة على زيادة عبء الإعالة بدرجة أكبر عند المقارنة مع أعداد العاملين.

وحثّت الدراسة على "بناء خطة للتعافي على أساس القدرة على الصمود والتكيّف لدى السكان في اليمن قبل تلاشي الأمل، وتركيز المساعدات التي تستهدف النازحين على تنشيط سوق العمل، وإشراك السكان النازحين والمقيمين من خلال برامج استثمار كثيفة العمالة لإعادة تأهيل البنية التحتية "طرق، مدارس، مستشفيات" فور انتهاء الحرب".

وأوصت بـ "النظر إلى إعادة الإعمار كفرصة لتطوير أنماط الكفاءات والمهارات، وتعزيز واستدامة المكاسب التي تحقّقت في عمالة النساء من خلال مبادرات فردية وجماعية، وتطبيق المساعدات المشروطة الخاصة بتشجيع الالتحاق بالتعليم مقابل الاستفادة من برامج المساعدات الاجتماعية للتعافي".